

دور الإنتربول في التصدي للجريمة المنظمة العابرة للحدود

Role Of Interpol in Fighting Against Transnational Organized Crime

منى بومعزة

جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر)، mounaboumaza24@gmail.com

تاريخ النشر: 2024/11/02

تاريخ القبول: 2024/10/20

تاريخ الاستلام: 2024/07/02

ملخص:

تعتبر الإنتربول (المنظمة الدولية للشرطة الجنائية) من أهم صور التعاون بين الدول في مواجهة خطر الجريمة المنظمة عبر الوطنية، حيث تمارس هذه المنظمة نشاطات شرطية متكاملة تقوم على التنسيق بين أجهزة الشرطة في العالم من أجل الكشف عن الجرائم عبر الوطنية والقبض على المجرمين وتسليمهم إلى السلطات المختصة في دولهم، إضافة إلى عمليات وبرامج التدريب والتثقيف والتوعية.

تعتبر الجريمة المنظمة عبر الوطنية من أهم الجرائم التي تنشط الإنتربول في مجال مواجهتها من خلال مجموعة من العمليات الميدانية، وبمساعدة عدد من الآليات العامة والخاصة، وقد أشرفت الإنتربول منذ نشأتها إلى غاية اليوم على العديد من العمليات المهمة للتصدي للجريمة المنظمة العابرة للحدود، ومازالت تبذل مجهودات كبيرة في ذلك، كما أنها تعمل باستمرار على تطوير آلياتها وشراكاتها في هذا المجال.

كلمات مفتاحية: الإنتربول، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، العمليات الميدانية، برامج التدريب.

Abstract

Interpol is considered one of the most important forms of cooperation between countries in confronting the threat of transnational organized crime. This organization carries out police activities through coordination between police agencies in the world in order to detect transnational crimes, arrest criminals, and hand them over to the competent authorities in their countries. In addition to training, education and awareness operations and programmes.

Transnational organized crime is considered one of the most important crimes that Interpol is active in confronting through a field operation, with the assistance of a group of public and private mechanisms. Since its inception until today, Interpol has supervised many operations to combat transnational organized crime, and is still making great efforts in this regard. It is also working to develop its mechanisms and partnerships in this field.

Keywords: Interpol, transnational organized crime, field operation, training programmes.

مقدمة

تمثل الجريمة المنظمة عبر الوطنية أحد أخطر الجرائم التي تهدد أمن الدول، وتؤثر على اقتصادها، وتخلق الرعب في قلوب الناس، نظرا لتهديدهم في أنفسهم وسلامتهم وممتلكاتهم، وقد اتسع نطاق هذه الجريمة وامتدت آثارها لتشمل مختلف دول العالم.

ولم تعد الدول من خلال أجهزتها الداخلية وبصفة منفردة قادرة على مواجهة العصابات الإجرامية المنظمة بسبب تنظيمها وقدراتها الهائلة وتمددتها واعتمادها على أساليب تتسم بالمرونة والحدائية، ناهيك عن استخدامها الطرق المشروعة للتغلغل في أجهزة الدولة، واستغلال الموظفين النافذين لمسح آثار عملياتهم الإجرامية من خلال الرشوة والتهديد والابتزاز، إضافة إلى تمسك كل دول بسيادتها على حدودها الداخلية مما يعيق ملاحقة والقبض على المجرمين الفارين إلى دول أخرى.

إن المعطيات السابقة قد اقتضت تعاون الدول فيما بينها من أجل مواجهة ظاهرة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، سواء من خلال إبرام الاتفاقيات الثنائية أو الجماعية، أو من خلال العمل ضمن جهود المنظمات الدولية وبالأخص منظمة الأمم المتحدة الرائدة في هذا المجال، وكذلك الحال بالنسبة للمنظمات الدولية الإقليمية.

ومن أهم المنظمات العالمية المتخصصة في مواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، نجد الإنترنت أو المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، التي نشأت خصيصا لمساعدة أجهزة الشرطة في العالم على مكافحة جرائم القانون العام، وتعتبر الجريمة المنظمة أول الجرائم التي تعمل الإنترنت على التصدي لها من خلال منظومة محكمة تضم العديد من الآليات.

من هنا تبرز إشكالية البحث على النحو التالي: كيف تعمل الإنترنت على تحقيق التعاون الدولي في مجال التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية، وما هي الآليات التي تعتمد عليها في هذا المجال، وهل حققت الهدف المنشود في مكافحة هذه الجريمة؟

للإجابة على هذه التساؤلات اقتضى الحال استخدام المنهج الوصفي التحليلي باعتباره أنسب منهج للبحث عن المعلومات والبيانات والإحصائيات المتعلقة بالموضوع، ثم ترتيبها وتحليلها ونقدها والاستنتاج من خلالها للوصول إلى الإجابة الوافية عن إشكالية البحث، وذلك من خلال تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث مباحث، نتناول في المبحث الأول نبذة عن الإنترنت والمبحث الثاني نبين فيه آليات التصدي للجريمة المنظمة في إطار الإنترنت، أما المبحث الثالث فنخصصه لدراسة جهود الإنترنت في التصدي للجريمة المنظمة.

المبحث الأول: نبذة عن الإنترنت

إن الجريمة المنظمة العابرة للحدود قد ألزمت الدول عبر مختلف مناطق العالم بالتفكير في تأسيس تعاون دولي فيما بينها لمتابعة المجرمين ومنعهم من الإفلات من العقاب، ومن بين أهم وسائل تحقيق هذا التعاون التي تم التوصل إليها نجد التعاون المؤسسي من خلال إنشاء المنظمة الدولية للشرطة الجنائية أو ما يصطلح على تسميتها اختصارا بالإنترنت.

المطلب الأول: نشأة الإنتربول وأهدافها

لابد أولاً من الإشارة إلى أن مصطلح الإنتربول هو اختصار لاسم المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، وتعود جذور نشأة الإنتربول إلى سنة 1914 عندما دعا ملك موناكو إلى عقد المؤتمر الدولي الأول للشرطة الجنائية، إلا أنه لم يسفر عنه نتائج تذكر فتم عقد المؤتمر الثاني للشرطة القضائية بدعوة من مدير شرطة فيينا سنة 1923، أسفر المؤتمر عن إنشاء اللجنة الدولية للشرطة الجنائية واختيرت فيينا مقر لها، وكانت تضم في عضويتها الدول الأوروبية فقط، إلا أن نشاطها توقف بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية¹.

وبعد أن وضعت هذه الحرب أوزارها، وبالتحديد في شهر جوان من سنة 1946 وبدعوة من المفتش العام للشرطة البلجيكية، تم عقد مؤتمر دولي حضره مندوبي 17 دولة من أجل إعادة إحياء اللجنة الدولية للشرطة الجنائية، وهو ما تحقق من خلال إنشاء منظمة دولية للشرطة الجنائية مقرها باريس، ليتم وضع دستورها بعد عشر سنوات أي سنة 1956².

بعد ذلك أصبحت الإنتربول "المنظمة الدولية للشرطة الجنائية" منظمة دولية لها كيانها الرسمي باعتراف الأمم المتحدة بما كمنظمة دولية في سنة 1971 مقرها ليون بفرنسا ابتداء من سنة 1989، ويمكن تعريف الإنتربول "المنظمة الدولية للشرطة الجنائية" بأنها أكبر منظمة شرطية في العالم تهدف إلى التنسيق بين أجهزة الشرطة التابعة للدول من أجل العمل معاً لجعل العالم أكثر أماناً، ويرجع الفضل في ذلك إلى البنية التحتية المتطورة التي تملكها هذه المنظمة للدعم الفني والميداني، مما يساعد على مواجهة التحديات التي تمثلها الجريمة المنظمة العابرة للحدود والعصابات الإجرامية الضالعة فيها، وبالخصوص بعد زيادتها الكبيرة في القرن الحالي³.

لقد نشأت الإنتربول من أجل تنمية التعاون بين مختلف دول العالم في الكشف عن جرائم القانون العام ومتابعة الجرمين ومنع إفلاتهم من العقاب، وقد حدد قانونها الأساسي أهدافها في تأمين التعاون المتبادل بين كافة سلطات الشرطة الجنائية في إطار القانون الداخلي للدول، وبروح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذلك في إنشاء وتنمية مختلف الهيئات والأجهزة المؤهلة للقيام بدور فعال في الوقاية من جرائم القانون العام ومكافحتها⁴، في حين أنه يحظر عليها حظراً باتاً أن تنشط أو تتدخل في الشؤون ذات الطابع السياسي أو العسكري أو الديني أو العنصري⁵.

¹ محمد بوعبسة، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ودورها في مكافحة الجرائم، مجلة القانون، معهد العلوم القانونية والإدارية، المركز الجامعي أحمد زبانة غليزان، الجزائر، العدد التاسع، ديسمبر 2017، ص 254.

² حليلة حراز، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ودورها في مكافحة الإرهاب، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، العدد الأول، المجلد الثاني، ماي 2016، ص 152.

³ محمد الحبيب عباسي، مرجع سابق، ص 550، 551.

⁴ المادة 02 من القانون الأساسي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) الذي اعتمد أثناء الدورة 25 للجمعية العامة في فيينا 1956 وكافة تعديلاته.

⁵ المادة 03 من القانون الأساسي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، نفس المرجع.

تتمثل مهمة الإنتربول إذن في أن تمكن أجهزة الشرطة في مختلف دول العالم من التعاون لمنع ومكافحة الجريمة المنظمة ذات الطابع الدولي، كما تقوم بتزويد أجهزة الشرطة الوطنية ببنية تحتية متطورة سواء كانت تجهيزات تقنية أو ميدانية لمساعدتها على مكافحة الجريمة وضبط المجرمين، على المستوى الواقعي أو على مستوى الشبكات الافتراضية، وتعمل أنشطة المنظمة - لمكافحة الجريمة- على مساعدة الدول الأعضاء فيها عبر ثلاثة برامج عالمية هي:

- مكافحة الإرهاب: حيث تقوم الإنتربول بمواجهة الإرهاب من خلال منع الأنشطة الإرهابية، وذلك عبر الكشف عن هوية أعضاء الشبكات الإرهابية والمرتبطین بها، والقضاء على الوسائل الرئيسية التي تمكنهم من تنفيذ أنشطتهم مثل السفر، والتنقل، واستخدام الإنترنت، والأسلحة والمواد، والتمويل.
- الجريمة السيبرية: حيث تركز المنظمة على مواجهة الجرائم المنظمة التي تمس الحواسيب وأنظمة المعلومات، وتكافح أيضا الجرائم التي يسهل ارتكابها عبر الإنترنت، حيث أن استخدام شبكة الانترنت يزيد من حجم بعض الجرائم مثل: الاحتيال المالي واستخدام الإرهابيين لشبكات التواصل الاجتماعي.
- الجريمة المنظمة والناشئة: تعمل الإنتربول على مكافحة الشبكات الإجرامية عبر الوطنية وشل حركتها، وكشف التهديدات الإجرامية الناشئة وتحليلها والتصدي لها¹.

المطلب الثاني: أجهزة الإنتربول

أما عن الأجهزة الرئيسية للمنظمة التي من خلالها تمارس مهامها فتم تحديدها بموجب قانونها الأساسي المعدل في ستة أجهزة رئيسية تتمثل في: الجمعية العامة، اللجنة التنفيذية، الأمانة العامة، المكاتب المركزية الوطنية، المستشارين، لجنة الرقابة على المحفوظات².

فالجمعية العامة هي أعلى هيئة في المنظمة تتكون من جميع ممثلي الدول الأعضاء وبالتالي تعتبر الجهاز التشريعي لها، ومن أهم مهامها تحديد المبادئ والإجراءات العامة الكفيلة بتحقيق أهداف المنظمة واعتماد القرارات والتوصيات بشأن المسائل المشمولة باختصاصها، ودراسة الاتفاقيات مع المنظمات الأخرى والموافقة عليها³.

أما اللجنة التنفيذية فهي الجهاز التنفيذي، تتكون من 13 عضواً ينتخبهم الجمعية العامة من بين ترشيحات الدول الأعضاء ويعتبرون حينها ممثلين للمنظمة وليس لبلدانهم، وهم: رئيس المنظمة (الأمين العام)، وثلاث نواب له، وتسعة مندوبين عن الدول الأعضاء، ومن أهم وظائفها الإشراف على تنفيذ قرارات الجمعية العامة وإعداد جداول أعمالها وممارسة كافة النشاطات التي توكلها إليها، بالإضافة إلى مراقبة إدارة الأمين العام⁴.

¹ الإنتربول، لحة عامة عن الإنتربول، صحيفة وقائع، تم الاطلاع بتاريخ 2023/12/30 على الساعة 09:00، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:

https://www.interpol.int/ar/content/download/624/file/GI-01_2020-01_AR_LR.pdf?inLanguage=ara-SA

² المادة 05 من القانون الأساسي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، نفس المرجع.

³ المادتين 06 و08 من القانون الأساسي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، نفس المرجع.

⁴ المواد: 15، 16، 19، 21، 22 من القانون الأساسي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، نفس المرجع.

تمثل الأمانة العامة ثالث جهاز للمنظمة، تتكون من الأمين العام الذي تعينه الجمعية العامة - بناء على اقتراح اللجنة التنفيذية - من بين الأشخاص ذوي الكفاءة العالية في المسائل الشرطية، كما تتكون من موظفين إداريين يعينهم الأمين العام، وتعتبر من أهم أجهزة المنظمة إذ تضطلع بدور كبير ومتشعب، فبالإضافة إلى قيامها بأعمال السكرتارية والإدارة، تعمل كمركز فني وإعلامي ومركز دولي لمكافحة جرائم القانون العام، وتعد وتنشر المنشورات ذات الفائدة وتؤمن الاتصال بالسلطات الوطنية والدولية¹.

وفيما يخص المكاتب المركزية الوطنية فلا تعد جهاز قائم داخل الإنتربول، وإنما هي عبارة عن مكاتب يتم إنشاؤها داخل كل دولة عضو في المنظمة من أجل القيام بالتعاون معها في أداء مهامها ونشاطاتها، وذلك من خلال الاتصال مع أمانتها العامة والمكاتب الوطنية للدول الأعضاء الأخرى وكذا مختلف الأجهزة داخل الدولة²، تختلف تركيبة المكتب المركزي الوطني من بلد إلى آخر، ولكنها في العادة جزء من قوة الشرطة الوطنية، يعمل فيها ضباط شرطة مدربين تدريباً عالياً، وغالباً ما تكون المكاتب المركزية الوطنية مقيّدة من الناحية الهيكلية في وحدة قريبة من قائد الشرطة الوطنية، ومعظمها يتمتع بسلطة إطلاق إجراءات إنفاذ القانون في بلدانها³.

أما عن لجنة الرقابة على المحفوظات فتم إنشاؤها كهيئة مستقلة داخل الإنتربول من أجل القيام بالتعامل مع المعلومات ذات الطابع الشخصي التي تحوز عليها المنظمة، من خلال الحرص على أن تكون المعالجة في حدود الأنظمة التي وضعتها، كما تقدم المشورة لها في هذا الخصوص، لذلك يشترط أن يكون أعضاء اللجنة من ذوي الخبرة في مجال عملهم⁴، وأخير يمكن أن تعتمد الإنتربول على مجموعة من المستشارين تعينهم اللجنة التنفيذية من بين الأشخاص ذوي الشهرة والرأي في مجال عمل المنظمة من أجل دراسة المسائل العلمية الخاصة بمهامها ونشاطاتها⁵.

المبحث الثاني: آليات التصدي للجريمة المنظمة في إطار الإنتربول

من أجل مواجهة الجريمة المنظمة تتوفر لدى الإنتربول آليات عديدة في هذا الصدد، منها الآليات المتوفرة لمكافحة الجريمة عموماً، ومنها آليات خاصة تم خلقها لمكافحة الجريمة المنظمة على وجه الخصوص.

المطلب الأول: الآليات العامة

تسعى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية للوصول إلى تحقيق هدفها في التعاون في مجال الجريمة المنظمة العابرة للحدود، من خلال مجموعة من الآليات التقنية يمكن أن نتعرض منها إلى أربعة وسائل أساسية تتمثل فيما يلي.

¹ المواد من 26 إلى 29 من القانون الأساسي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، نفس المرجع.

² المادة 32 من القانون الأساسي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، نفس المرجع.

³ الإنتربول، المكاتب المركزية الوطنية (NCBs)، تم الاطلاع بتاريخ 2024/02/02 على الساعة 09:00، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://www.interpol.int/ar/3/10/NCBs>

⁴ المادتين 36 و 37 من القانون الأساسي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، نفس المرجع.

⁵ المادتين 34 و 35 من القانون الأساسي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، نفس المرجع.

الفرع الأول: منظومة اتصالات الإنتربول العالمية

أنشأت الإنتربول منظومة اتصالات شرطية عالمية تحت مسمى I-24/7، وذلك بهدف ربط اتصال أجهزة إنفاذ القانون في الدول الأعضاء، مما يتيح للأشخاص المرخص لهم تبادل البيانات الشرطية الهامة والوصول إلى قواعد بيانات المنظمة وخدماتها على مدار الساعة، وهذه المنظومة تتضمن قواعد بيانات عن المجرمين والمفقودين ووثائق السفر والوثائق الإدارية المسروقة، المركبات والأعمال الفنية المسروقة وبصمات الأصابع... إلخ¹.

الفرع الثاني: منظومة النشرات الدولية الملونة والكتيبات

تعتبر النشرات الدولية إحدى أهم وسائل الإنتربول من أجل مساعدة أجهزة الشرطة في الدول الأعضاء على تبادل المعلومات الجنائية التي تسهل عليهم عملية الكشف عن المجرمين والجرائم والقبض عليهم، فالنشرة الحمراء تهدف إلى البحث عن مكان شخص مطلوب وتوقيفه، والنشرة الصفراء تساعد في العثور على شخص مفقود، أما النشرة الزرقاء فغرضها جمع معلومات مختلفة عن أحد المجرمين، وتهدف النشرة السوداء إلى إعطاء معلومات عن الجثث التي لا يعثر على هوية أصحابها، بينما تهدف النشرة الخضراء إلى التنبيه إلى أنشطة إجرامية ارتكبها شخص يشكل خطراً محتملاً على السلامة العامة، أما البرتقالية فغرضها إعطاء تنبيهات حول أشخاص أو أشياء أو أعمال تمثل تهديداً كبيراً وشيكاً للسلامة العامة، والنشرة البنفسجية تقدم معلومات عما يستخدمه المجرمون من أساليب إجرامية وأغراض وأجهزة ووسائل إخفاء، وأخيراً توجد نشرة خاصة للإنتربول ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تصدر بخصوص الجماعات والأفراد الذين صدرت في حقهم عقوبات من طرف لجنة عقوبات تابعة لمجلس الأمن بالأمم المتحدة².

أما عن الكتيبات فقد أصدر الإنتربول عدد من الكتيبات تحتوي على معلومات تساعد في التعرف على هوية المجرمين المطلوبين أو الأدوات المستخدمة في الجرائم منها، كتيب عن طريقة التعبير بالأرقام في كتابة الأسماء الصينية، كتيب بشأن لوحات السيارات في مختلف البلدان وصورها، كتيبات حول مواصفات ذخائر الأسلحة ومصادر صناعته³.

الفرع الثالث: الأفرقة المتخصصة

هي عبارة عن أفرقة يوفدها مركز العمليات والتنسيق في الإنتربول بناء على طلب من البلدان الأعضاء لدعم الأجهزة الوطنية المسؤولة عن تطبيق القانون، في مواجهة الحوادث الأمنية التي قد تطرأ في التظاهرات الكبيرة والأزمات والكوارث، ويوجد نوعين من هذه الأفرقة هي:

¹ أسامة غربي، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ودورها في مكافحة الجريمة المنظمة، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، العدد الثالث، المجلد الثالث، مارس 2011، ص ص 167، 168.

² الإنتربول، معلومات عن النشرات، تم الاطلاع بتاريخ 2024/03/26 على الساعة 21:00، متوفر بالموقع الإلكتروني التالي:

<https://www.interpol.int/ar/2/1/2>

³ أسامة غربي، مرجع سابق، ص 169.

1-أفرقة الإنتربول للتحرك إزاء الأحداث: يمكن تحضير فريق التحرك إزاء الأحداث وإيفاده إلى الدولة العضو في غضون 24 ساعة في حالة وجود كارثة غير متوقعة، كالكوارث الطبيعية أو الجرائم الخطيرة، من أجل أن يقدم مجموعة من خدمات الدعم في مجالي التحقيق والتحليل في موقع الحادث، وقد تم إيفاد ما يقارب 117 فريق من هذا النوع.

2-أفرقة الدعم في الأحداث الكبرى: هي أفرقة يتم إيفادها في الدول التي تنظم أحداثا كبرى مثل المؤتمرات ذات الأهمية الكبيرة، والتظاهرات الرياضية الضخمة التي تستقطب حضورا جماهيريا وإعلاميا كبيرا، بحيث توفر هذه الأفرقة الدعم في التحضير لكل المسائل المتعلقة بالأمن بالتنسيق مع الدولة العضو التي يتم تنظيم الحدث في إقليمها وبناء على طلبها، وتساعد الضباط الوطنيين والأجانب في استخدام قواعد بيانات الإنتربول بسهولة ويسر، كما تسهل التبادل الفوري للبيانات الشرطية الهامة بين البلدان، وفي حال حدوث أزمة في مثل هذه الأحداث يمكن لهذه الأفرقة أن تتحول إلى أفرقة للتحرك إزاء الأحداث، وقد أوفدت الإنتربول فعليا ما يزيد عن 127 فريقا من هذا النوع إلى مختلف بلدان العام¹.

المطلب الثاني: الآليات الخاصة

تنشط الإنتربول في مجال الجريمة المنظمة بموجب الآليات العامة السالفة الذكر، كما أنها تمتلك آليات خاصة بالجريمة المنظمة في حد ذاتها، ويمكن في هذا الصدد الإشارة إلى الآليات التالية:

الفرع الأول: مجموع القرارات المتعلقة بالجريمة المنظمة

اهتمت الإنتربول بمحاربة الجريمة المنظمة العابرة للحدود من خلال إصدار مجموعة من القرارات، ومنها القرار الذي صدر عن جمعيتها العامة سنة 1988 حول الجريمة المنظمة، والقرار الصادر عنها سنة 1993 حول التعاون الدولي والحرب ضد الجريمة، كما أعلنت الجمعية العامة للإنتربول سنة 1998 أن مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود يعتبر أهم الالتزامات التي تقع على عاتق الشرطة الدولية، والذي يقتضي ضرورة تضافر الجهود الدولية ضد هذا النوع من الجرائم².

وفيما يتعلق بجريمة الاتجار بالأشخاص أصدرت الجمعية العامة للإنتربول سنة 1960 أول قراراتها حوله، أكد على أهمية فرض رقابة صارمة على المخرجات الميدانية للسواح، وحدد مجموعة من الصعوبات التي تواجه الأجهزة الأمنية في محاربة الاتجار بالبشر، كما أشار إلى ضرورة تعاون الدول في مجال مواجهة الاتجار بالبشر عن طريق عقد الاتفاقات الدولية الثنائية والجماعية، ثم جاء القرار الثاني للإنتربول حول نفس الجريمة، أوصت من خلاله الدول ببذل الجهود الكافية لتوعية صغار السن ضحايا جرائم الاتجار بالبشر، كما صدر عن الإنتربول القرار الثالث سنة 1974 يؤكد على أن

¹ الإنتربول، أفرقة الإنتربول للتحرك، تم الاطلاع بتاريخ 2024/04/04 على الساعة 10:00، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://www.interpol.int/ar/2/3>

² طارق زين، الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية التعاون الدولي وسبل المكافحة (التدابير الاحترازية)، الطبعة الأولى، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، جامعة الدول العربية، بيروت، لبنان، 2017، ص 91.

مهمة الشرطة الرئيسية تكمن في إلقاء الضوء على الجماعات الإجرامية عبر الوطنية التي تنشط في مجال جريمة البغاء والجرائم العابرة للحدود¹.

وفيما يتعلق بجريمة غسل الأموال صدر عن الإنترنت سنة 2003 توصية تشير إلى أهمية إنشاء شبكة معلومات تربط بين الشرطة والبنوك المركزية، من أجل مكافحة الجرائم المالية²، كما أصدرت الإنترنت سنة 1995 قرار يتعلق بجريمة مكافحة غسل الأموال عبر الدول وتعزيز التعاون الدولي بصدها، وقد صدر هذا القرار بالإجماع³.

الفرع الثاني: الإدارات واللجان والوحدات الفرعية الخاصة بالجريمة المنظمة

أنشأت الإنترنت سنة 1989 الإدارة الفرعية لمكافحة الجريمة المنظمة، وهي تابعة للأمانة العامة للمنظمة، تتمثل مهمتها في دراسة جميع النواحي المتعلقة بالجريمة المنظمة، وخلق قاعدة بيانات كبيرة حول العصابات الإجرامية وجماعات الأفراد الضالعين في الأعمال غير النظامية، تقوم هذه الإدارة بتحليل البيانات المتاحة بصورة منتظمة لتحديد العلاقة بين الجماعات الإجرامية والبناء التنظيمي لها وعضوية عصابات الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبالتالي القدرة على إحباط عملها، كما أنشأت سنة 1993 وحدة تحليل المعلومات الجنائية، وهي كذلك تابعة للسكروتاريا، تعمل هذه الوحدة على خلق أسلوب متكامل لتحليل الجريمة هيكليا واستنتاج مجموعة كبيرة من البيانات من خلال المعلومات المستقاة من مصادر متعددة⁴.

إضافة لذلك أنشأت الإنترنت إدارة فرعية أخرى تابعة للأمانة العامة تتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر، تعمل بالتعاون مع منظمات دولية، مثل المنظمة الدولية للهجرة، وأنشأت سنة 2006 رسالة خاصة بتهريب البشر والاتجار فيهم تهدف إلى تسهيل تبادل المعلومات، وهي مرتبطة بمنظومة 1-7/24، من ناحية أخرى تم إطلاق خاصية المراقبة الأوتوماتيكية لجريمة تبييض الأموال، أطلق عليها تسمية (إملاس)، وهي تمكن الأجهزة الأمنية من فحص المعلومات الخاصة بالظالعين في العمليات المشتبه فيها، وذلك عبر منظومة اتصالات (1-7/24) وقواعد المعلومات الجنائية الخاصة بالإنترنت⁵.

أنشأت الإنترنت أيضا مجموعة مكافحة الأموال الناجمة عن نشاطات إجرامية، تعمل على تيسير تبادل البيانات حول المعاملات المالية المرتبطة بالأعمال الإجرامية ومتابعة الأموال غير المشروعة عبر تقنيات التحقيق المالي، كما أنشأت مجموعة جريمة التكنولوجيا المتقدمة بغرض محاربة الجريمة المنظمة التي تعتمد على التكنولوجيا المتطورة كالنقود المزيفة

¹ هند مطاري، الجريمة المنظمة عبر الوطنية والتعاون الدولي لمكافحةها، أطروحة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2020/2019، ص 155.

² نفس المرجع، ص 159.

³ مايا خاطر، الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، سوريا العدد 03، المجلد 27، 2011، ص 524.

⁴ نفس المرجع، ص 523.

⁵ هند مطاري، مرجع سبق ذكره، ص ص 156، 159.

وخرق الخصوصية والمعالجة الآلية للمعطيات، إضافة إلى لجنة الإنتربول لتبويض الأموال والإرهاب الدولي التي تنسق مع أمانة الإنتربول والمنظمات الدولية الأخرى بغرض زيادة الوعي الدولي حول محاربة تسهيل المعاملات المالية التي تخدم العمل الإرهابي، تقوم هذه اللجنة بدعم تبادل البيانات وتحليل الرموز ووسائل غسيل الأموال وعلاقتها بتمويل الإرهاب، وخلق أنظمة للرقابة المالية والتدريب والمساعدة التقنية وغيرها من النشاطات¹.

الفرع الثالث: الاستراتيجية العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة والناشئة

نظرا لخطورة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والتحول في بنية الجماعات الإجرامية إلى صور متطورة تتميز بالمرونة والاتساع، إضافة إلى التحول في الوسائل الإجرامية المستخدمة من قبلها وبخاصة الوسائل القائمة على التكنولوجيات المتطورة، أدركت الإنتربول ضرورة زيادة جهودها في إطار التصدي لها، فاعتمدت على استراتيجية عالمية خماسية تمتد لخمس سنوات (2016-2020)، تسعى هذه الاستراتيجية إلى بلوغ هدفين متكاملين يتمثلان في:

- جعل الدول الأعضاء في الإنتربول قادرة على استهداف المنظمات التي تنشط في مجال الجريمة المنظمة العابرة للحدود وإحباط نشاطها،

- توضيح التهديدات الإجرامية الجديدة وتحليلها والتصدي لها.

ولتحقيق هذين الهدفين تقوم الاستراتيجية الخماسية على أربعة أبعاد، تتمثل فيما يلي:

- كشف الشبكات الإجرامية: من خلال إلقاء الضوء على أبرز الأشخاص المتورطين في الجرائم المنظمة العابرة للحدود ذات الخطورة البالغة، وعن المنظمات الإجرامية التابعة لها، وعن أبرز النشاطات التي تقوم بها.

- إلقاء الضوء على تجارة السلع غير النظامية والأسواق غير المشروعة: عن طريق التصدي للمنظمات الإجرامية المتورطة في هذه التجارة، وكشف وسائلها وتوجهاتها الحديثة.

- ترابط الجرائم وإمكانية استخدام جريمة بغرض ارتكاب جريمة أخرى: تسعى الاستراتيجية إلى توضيح العلاقة الموجودة بين عدد من الجرائم المترابطة، وتبيان طريقة تسخير جريمة معينة للمساعدة على القيام بجريمة أخرى، وتقديم العون لأجهزة الشرطة من أجل منع ارتكاب الجرائم التي تفضي إلى حدوث جرائم أكبر.

- شل تداول الأموال غير المشروعة: من خلال شل حركة الأموال المكتسبة من طرف منظمات الجريمة عبر الوطنية، وذلك بالكشف عن مصادرها وتعقبها ومنع تنقل الأصول المالية الناتجة عن الجرائم مع القيام بتجميد ومصادرة تلك الأصول².

¹ مراد قريبيز وتيشوش فاطمة الزهراء، الإنتربول في مواجهة تحديات الجريمة المنظمة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي آفلو، الجزائر، العدد 02، المجلد 03، ماي 2020، الصفحات: 120، 121، 122.

² الإنتربول، موجز عن الاستراتيجية العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة والناشئة، تم الاطلاع بتاريخ 2024/04/15 على الساعة 09:00، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://www.interpol.int/ar/content/download/5582/file/Global%20Strategy%20on%20Organized%20and%20Emerging%20Crime-AR.pdf?inLanguage=ara-SA>

ومن أجل تحقيق أهداف هذه الأجندات الأربعة تعمل الإنترنت على دعم الدول الأعضاء فيها، ومساعدتها في المجالات التالية:

- إدارة بيانات الشرطة وتحليل المعلومات الاستخبارية الجنائية،

- التدريب وبناء القدرات وأمن الحدود،

- المساعدة في مجال الأدلة الجنائية ومؤازرة التحقيقات،

- الوقاية والتوعية والابتكار¹.

المبحث الثالث: جهود الإنترنت في التصدي للجريمة المنظمة

إن الجهود المعتبرة التي تبذلها الإنترنت في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، قد أسفرت عن تحقيق الكثير من الإنجازات، سواء في مجال المساعدة على الكشف عن الجرائم وتسليم المجرمين واسترجاع العوائد الاجرامية وحماية الضحايا، أو فيما يتعلق بتنمية قدرات أجهزة الشرطة في الدول الأعضاء.

المطلب الأول: بعض العمليات المنجزة من قبل الإنترنت في مواجهة الجريمة المنظمة

تقوم الإنترنت بدور فعال في الاشراف والتنسيق بين الدول الأعضاء من أجل الكشف عن الجرائم المنظمة عبر الوطنية، ويمكن أن نذكر هنا بعض الأمثلة فقط، لأن المقام لا يتسع لذكرها جميعا، وفي هذا الصدد أشرفت الإنترنت على عملية تسمى بانجيا8، التي تعد أضخم عملية استهدفت جريمة بيع الأدوية والأجهزة الطبية غير المشروعة عبر شبكة الأنترنت، وقد نفذت العملية بمشاركة أكثر من مائة دولة عبر العالم، ترتب عنها كشف عشرين مليون وحدة من الأدوية غير المشروعة، وتوقيف 156 شخص مشارك في جماعة إجرامية للمتاجرة في الأدوية المقلدة من خلال صيدليات غير مشروعة على الأنترنت².

ومن العمليات التي أشرفت عليها الإنترنت أيضا نذكر، عملية ويكا2، الذي تم تنفيذها في جوان سنة 2022، وشاركت في تنفيذها سلطات إنفاذ القانون في أربع وأربعون دولة عبر العالم ضد العصابات الإجرامية المتورطة في جرائم الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وقد نتج عنها إلقاء القبض على ثلاث مائة شخص، منهم حوالي ثمانين مهربا للمهاجرين، وحوالي ثمانين شخصا يُشتبه في قيامهم بالاتجار بالبشر، وتم من خلالها كذلك إنقاذ حوالي سبع مائة شخص، وأُجريت حوالي مائة عملية اعتقال لجرائم من نوع آخر، مثل التزوير، الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع، مما ينم عن تعدد واختلاف النشاطات الإجرامية لعصابات الجريمة المنظمة³.

¹ مرجع سبق ذكره.

² محمد الحبيب عباسي، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، أطروحة دكتوراة في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2017/2016، ص 564.

³ الأنترنت، عملية WEKA II، انقاذ حوالي 700 من ضحايا الاتجار بالبشر، تم الاطلاع بتاريخ 2024/04/16 على الساعة 09:00، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.interpol.int/ar/1/1/2022/Weka-II-700>

وفيما يتعلق بجريمة الاتجار بالمخدرات والأسلحة، نذكر من بين العمليات التي قادتها الإنتربول عملية ليون فيش²، التي تمت بقيادتها وبالتنسيق بين قرابة أربعين دولة تابعة لأمريكا وأوروبا، وأدت هذه العملية إلى توقيف ما يزيد عن أربع مائة مشتبه فيها، ومصادرة ما يزيد عن سبعة أطنان من السلائف الكيماوية، وسبع وعشرون طنا من المخدرات، إضافة إلى مائة قطعة سلاح، وما يزيد عن مليوني دولار أمريكي¹.

وعن الجرائم الإلكترونية قامت الإنتربول بتنفيذ عملية دولية سنة 2012 عُرفت باسم (انماسك)، ضد مجرمين يقومون بقرصنة أجهزة الحاسوب تربطهم علاقة مشبوهة بمنظمة (إنونيمس)، أسفرت العملية عن توقيف حوالي خمس وعشرين عنصرا في هذه الشبكة الإجرامية ينتمون إلى أمريكا اللاتينية وأوروبا، اشتركت في عملية انماسك "الأرجنتين"، "إسبانيا"، "الشيلي" و"كولومبيا" بعد مجموعة من الاعتداءات المنظمة التي انطلقت من تلك الدول ضد مواقع إلكترونية للحكومة الكولومبية، وقد تم من خلالها مصادرة ما يقارب مائتين وخمسين جهاز إلكتروني وهواتف نقالة ومبالغ نقدية².

المطلب الثاني: النشاطات التدريبية والتعليمية والتثقيفية

يمكن هنا أيضا أن نذكر بعض الأمثلة عن النشاطات التي تضطلع بها الإنتربول في مجال التدريب والتعليم والتثقيف، حيث انشأت سنة 2014 الجمع العالمي للإنتربول للابتكار في سنغافورة الذي يعتبر المركز العالمي المعني بالبحث عن أحدث الأدوات في مكافحة الإجرام وتطويرها، ووضع البرامج التدريبية المبتكرة، وتقديم الدعم الميداني، وإقامة الشراكات³، كما أنشأت سنة 2019 أكاديمية الإنتربول العالمية وهي شبكة من مؤسسات التعليم الوطنية والإقليمية الموثوقة في مجال إنفاذ القانون، التي تعطي بعدا عالميا للتدريب في هذا المجال، مما سينتج عنه زيادة عدد الأفراد الذي يستفيدون من التدريبات، ويُمكن الدول الأعضاء من الاستفادة بأجهزة وآليات متطورة تساعدها على مواجهة الأخطار التي تمثلها الجريمة المنظمة العابرة للحدود⁴.

أطلقت الإنتربول عدة مشاريع لمكافحة الجريمة المنظمة في مختلف مناطق العالم، نذكر منها مشروع I-CAN، للتعاون على مكافحة منظمة ندرا نغيتا الاجرامية، تشترك فيه 13 دولة، ويهدف إلى خلق منظومة عالمية للإنذار المبكر، وخلق أسلوب موحد لإنفاذ القانون، والاستفادة من إمكانيات الإنتربول لتبادل الخبرات والمعلومات الاستخباراتية والتجارب الفعالة⁵.

¹ محمد الحبيب عباسي، مرجع سابق، ص 565.

² نسيم تمرنتات، مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للأوطان في ظل جهود الإنتربول: نظرة تقييمية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي آفلو، الجزائر، العدد 02، المجلد 03، ماي 2020، ص 217.

³ نفس المرجع، ص 216.

⁴ مراد قريبيز وتيشوش فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص 124.

⁵ الإنتربول، الجريمة المنظمة، تم الاطلاع بتاريخ 2024/05/05 على الساعة 14:00، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://www.interpol.int/ar/4/8>

ومن هذه المشاريع مبادرة المساعدة الميدانية في مولدوفا وهي دولة أوروبية تعاني من أخطار جسيمة في مجال الأمن وتكثر فيها عصابات الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتهدف المبادرة إلى منح المساعدة لأجهزة الشرطة من أجل مواجهة الجريمة المنظمة والتحديات التي تنجم عنها، والمساهمة في إنشاء تعاون وثيق ومتواصل في هذه الدولة، وكذا مشروع فورتا ليزا الذي يركز على الجماعات الإجرامية التي تنشأ في أمريكا اللاتينية ويمتد أثرها إلى مختلف دول العالم، ومشروع ميلينيوم، الذي ركّز في البداية على مجموعات الجريمة المنظمة في أوراسيا، ثم اتسع بعد ذلك ليشمل غرب البلقان ونيجيريا، وهو يهدف إلى كشف وتفكيك مجموعات الجريمة والشبكات الإجرامية التي تتصل بها، من خلال جمع المعلومات وتبادلها وتحليلها، وتقديم الدعم الميداني ودعم عمليات التحقيق وبناء القدرات والتدريب¹.

خاتمة:

تمارس الإنتربول دورا بالغ الأهمية في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، فهي تمثل إحدى أهم صور التعاون الدولي العالمي في هذا المجال، وذلك من خلال جهودها المعتبرة -منذ نشأتها وإلى غاية يومنا هذا- في قيادة جهود الدول الأعضاء والإشراف على عمليات الكشف عن الجرائم ومتابعة المجرمين والقبض عليهم وتسليمهم، إضافة إلى توفير المعلومات عن الجرائم والمجرمين وعمليات التدريب والتعليم والتثقيف، وانطلاقا من بحثنا توصلنا إلى النتائج التالية: -لقد نشأت الإنتربول بهدف تنمية التعاون بين مختلف دول العالم في الكشف عن جرائم القانون العام ومتابعة المجرمين ومنع إفلاتهم من العقاب، وتمكين أجهزة الشرطة في العالم من العمل معا لمنع الجريمة ومكافحتها، وتزويد هذه الأجهزة ببنية تحتية متطورة للدعم التقني والميداني لمساعدتها على مواجهة التحديات المتنامية التي يفرضها عبور المجرمين والجرائم المتزايد للحدود، فعليا وافتراضيا.

-تحتل الجريمة المنظمة عبر الوطنية مركز الأولوية في مسار عمل الإنتربول حيث تعمل على التصدي لها من خلال آليات عامة مشتركة بين مختلف الجرائم مثل منظومة الاتصالات العالمية 24/7-1، ومنظومة النشرات الدولية الملونة، والكتيبات التي تحتوي على معلومات حول المجرمين ووسائلهم، والأفرقة المتخصصة.

-تعتمد الإنتربول على آليات خاصة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية مثل إصدارها لمجموعة من القرارات حول هذه الجريمة، واستحداثها للإدارات واللجان والوحدات الفرعية وفرق العمل الخاصة بالجريمة المنظمة، وكذا وضعها استراتيجية عالمية لمكافحة الجريمة المنظمة الناشئة.

-حققت الإنتربول إنجازات كبيرة في مجال مواجهة الجريمة المنظمة من خلال قيادتها وإشرافها على العديد من العمليات التي اشتركت فيها مجموعة كبيرة من الدول للكشف عن المجرمين والقبض عليهم ومصادرة الأموال غير المشروعة وإنقاذ الضحايا في مختلف مناطق العالم.

¹ نفس المرجع.

-تعمل الإنتربول بصورة نشطة على تدريب ودعم قدرات أجهزة إنفاذ القانون في مختلف الدول الأعضاء، وقد أنشأت لهذا الغرض الجمع العالمي للإنتربول للابتكار في سنغافورة، وأكاديمية الإنتربول العالمية، بالإضافة إلى العديد من برامج التدريب الميدانية والافتراضية.

-مازالت الإنتربول تعمل بنشاط على مواجهة الجريمة المنظمة وتنمية التعاون الدولي بين الدول الأعضاء من خلال العديد من المشاريع والمبادرات الطموحة في هذا المجال.

انطلاقاً من النتائج المتوصل إليها يمكن أن نقدم الاقتراحات التالية:

-ضرورة مواصلة جهود الإنتربول في مواجهة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتطويرها من خلال زيادة التعاون بين الدول الأعضاء فيها، وتمكينها من ممارسة مهام الشرطة الحقيقية بعيداً عن قيود السيادة الوطنية.

-زيادة التعاون بين الإنتربول والمنظمات الدولية ذات الصلة بمكافحة الجريمة المنظمة لا سيما الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

-زيادة التوعية بمخاطر الجريمة المنظمة لدى أوساط المواطنين من خلال برامج مشتركة مع الإنتربول حتى لا يقعوا ضحايا هذه الجرائم، وبالأخص جرائم المخدرات وتبييض الأموال والفساد والاتجار بالبشر والهجرة غير المشروعة.

قائمة المراجع:

-أسامة غربي، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ودورها في مكافحة الجريمة المنظمة، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة زيان عاشور الحلفة، الجزائر، العدد الثالث، المجلد الثالث، مارس 2011.

-الإنتربول، أفرقة الإنتربول للتحرك، تم الاطلاع بتاريخ 2024/04/04 على الساعة 10:00، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://www.interpol.int/ar/2/3>

-الإنتربول، الجريمة المنظمة، تم الاطلاع بتاريخ 2024/05/05 على الساعة 14:00، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://www.interpol.int/ar/4/8>

-الانتربول، عملية WEKA II، انقاز حولي 700 من ضحايا الاتجار بالبشر، تم الاطلاع بتاريخ 2024/04/16 على الساعة 09:00، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://www.interpol.int/ar/1/1/2022/Weka-II-700>

-الإنتربول، لحة عامة عن الإنتربول، صحيفة وقائع، تم الاطلاع بتاريخ 2023/12/30، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:

https://www.interpol.int/ar/content/download/624/file/GI-01_2020-01_AR_LR.pdf?inLanguage=ara-SA

-الإنتربول، معلومات عن النشرات، تم الاطلاع بتاريخ 2024/03/26 على الساعة 21:00، متوفر بالموقع الإلكتروني التالي:

<https://www.interpol.int/ar/2/1/2>

-الأنتربول، المكاتب المركزية الوطنية (NCBs)، تم الاطلاع بتاريخ 2024/02/02 على الساعة 09:00، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://www.interpol.int/ar/3/10/NCBs>

-الإنتربول، موجز عن الاستراتيجية العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة والناشئة، تم الاطلاع بتاريخ 2024/04/15 على الساعة 09:00، متوفر على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://www.interpol.int/ar/content/download/5582/file/Global%20Strategy%20on%20Organized%20and%20Emerging%20Crime-AR.pdf?inLanguage=ara-SA>

-حليمة خراز، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ودورها في مكافحة الإرهاب، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، جامعة حسينية بن بوعلي الشلف، الجزائر، العدد الأول، المجلد الثاني، ماي 2016.

-طارق زين، الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية التعاون الدولي وسبل المكافحة (التدابير الاحترازية)، الطبعة الأولى، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، جامعة الدول العربية، بيروت، لبنان، 2017.

-القانون الأساسي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) الذي اعتمد أثناء الدورة 25 للجمعية العامة في فيينا 1956 وكافة تعديلاته.

-مايا خاطر، الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، سوريا العدد 03، المجلد 27، 2011.

-محمد بوعبسة، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ودورها في مكافحة الجرائم، مجلة القانون، معهد العلوم القانونية والإدارية، المركز الجامعي أحمد زبانه غليزان، الجزائر، العدد التاسع، ديسمبر 2017.

-محمد الحبيب عباسي، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، أطروحة دكتوراة في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2016/2017.

-مراد قريبيز وتيشوش فاطمة الزهراء، الإنتربول في مواجهة تحديات الجريمة المنظمة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي آفلو، الجزائر، العدد 02، المجلد 03، ماي 2020.

- ⁻ نسيمه تمرننات، مكافحه الجريمة المنظمة العابرة للأوطان في ظل جهود الانتربول: نظرة تقييمية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي آفلو، الجزائر، العدد 02، المجلد 03، ماي 2020.
- ⁻ هند مطاري، الجريمة المنظمة عبر الوطنية والتعاون الدولي لمكافحتها، أطروحة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2020/2019.